**وزارة التعليم العالي**

**جامعة بنها**

**كلية الحقوق**

**موضوع الدراسة**

**" الآثار القانونية والاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري والسيناريوهات المحتملة وآليات التعامل معها "**

**دراسة مشتركة مقدمة من قسم القانون التجاري و قسم الاقتصاد**

**الاستاذ الدكتور الاستاذ الدكتور**

**عصام حنفي محمود أحمد مصطفي معبد**

**أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد**

**وكيل الكلية السابق للدراسات العليا والمالية العامة والتشريع الضريبي**

**2020**

**1- أهمية الدراسة:**

بعد الانتشار السريع لفيروس كورونا في أغلب أنحاء العالم ، وحتى وصوله إلى الشرق الأوسط ، فقد بات العالم على أعتاب أزمة اقتصادية كبيرة ، بسبب ظهور وتفشي الفيروس بالصين ثاني (أكبر اقتصاد عالمي) ، فالصين تعتبر ثان أكبر قوة اقتصادية على وجه الأرض، بالشكل الذي يجعلها فعلًا لا قولًا إذا ما تداعى اقتصادها يتداعى اقتصاد العالم أجمع ، فلا يخلو أي بيت في العالم من جهاز إلا ومنتج في الصين.

والأزمة الاقتصادية لن تطل الصين والدول التي ظهر بها الفيروس فقط ، بل حتى الدول البعيدة جغرافيا والتي لم يظهر بها الفيروس بصورة كبيرة بعد ، وبالإضافة إلى ذلك فإن دول الخليج على وجه الخصوص ستكون على رأس قائمة المتضررين ، فالبترول الخليجي والسعودي بشكل خاص يستورد منه الصينيون كميات كبيرة ، بالشكل الذي يجعل انخفاض الطلب على البترول من قبل الصينيين يسهم إسهامًا جوهريًا في انخفاض سعره العالمي .

والأزمة الحالية وتداعياتها تأتي في توقيت سيئ للغاية للاقتصاد العالمي في ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية ، ذلك لأن اتساع بؤرة خطر انتشار الفيروس من الصين إلى جميع دول العالم أثر سلبًا على سلاسل التوريد ، والسياحة ، وحركة الطيران ، والسفر والتجارة والشحن ، وانعكست سلباً بانخفاضات وتذبذب الأسواق المالية بالإضافة الى تراجع أسعار النفط الى أدنى مستوياتها منذ 2014 ، ومن المحتمل أن تتطور المخاطر الاقتصادية إلى مخاطر مالية إذا لم تستجب الحكومات بما فيه الكفاية.

وعن الوضع في مصر وفي ضوء الوتيرة السريعة لانتقال العدوى إلى دول إضافية، وحسب ما ذكرته وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية في تقريرها عن **" الآثار الاقتصادية العالمية الفعلية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا، والتوقعات بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي قبله وبعده "** ، فإن التعافي السريع لم يعد من التوقعات المحتملة ، وفي الوقت نفسه إلى عدم كفاية تأثير السياسات النقدية لعلاج الأزمة الحالية ، بل يجب أن تمتد لتشمل سياسات حكومية لتعزيز قطاع الرعاية الصحية وتمويل سلسلة الإمداد والإقراض المصرفي والسيولة فضلًا عن آثار وانعكاسات فيروس كورونا المستجد على كل من توقعات حركة التجارة العالمية ، وعلى تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ، وعلى أسعار النفط والغاز العالمية ، وعلى الأسواق المالية العالمية وخلال اجتماع المجموعة الاقتصادية ، سلطت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الضوء على الإجراءات والحزم التحفيزية الاقتصادية التي اتخذتها بعض دول العالم لمواجهة تداعيات انتشار وباء كورونا ، موضحة أن هناك دولًا اتخذت إجراءات نقدية ومالية في ذات الوقت، ودولًا أخرى اتخذت إجراءات مالية فقط أو نقدية فقط .

وعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، " تحليلًا لمجالات التأثر الرئيسية في الاقتصاد المصري بسبب الفيروس والسيناريوهات المحتملة "، لافتة إلى الآثار المحتملة على مصر سواء على معدلات النمو الاقتصادي ، والتضخم ، والتدفقات النقدية الأجنبية ، والسياحة، وحركة الطيران ، والصادرات ، وقناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وبورصة تداول الأوراق المالية ، والتأثير المتوقع على سلاسل التوريد .

وخلال الاجتماع استعرض طارق عامر، محافظ البنك المركزي " آليات التعامل المقترحة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا على الاقتصاد المصري"، والتي تضمنت إجراءات تم اتخاذها بالفعل من قبل البنك المركزي والتي تتعلق بتيسير الحصول على الخدمات المصرفية من خلال قيام البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية ؛ بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات، ودراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرًا بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، وكذا تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد ، ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية .

وفيما يخص الإجراءات المتعلقة بالعمليات المصرفية التي تم اتخاذها بالفعل من قبل البنك المركزي ، لفت محافظ البنك إلي أنها شملت استمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك للرد على استفسارات العملاء ، والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي واجراء الصيانة الدورية لها والتواصل مع شركات نقل الأموال لضمان استمرارية العمل ، والاحتفاظ بإيداعات العملاء لتكوين احتياطات كبيرة من البنكنوت لدى شبكة الفروع ومركز النقد الخاصة بهم ، والعمل على استبدال المسحوبات النقدية بالمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، وزيادة الحدود اليومية للتعامل ببطاقات الخصم والائتمان، وحث العملاء على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات الالكترونية والبطاقات بدلًا من التعاملات النقدية وفي هذا الصدد لفت محافظ البنك المركزي إلى أنه يتم التحرك بشكل سريع وعاجل لمواجهة الأزمة ، بحيث يتم اعتماد سياسة مالية ونقدية توسعية والنظر في تقديم حزمة تحفيزية .

وأشار محافظ البنك المركزي إلى القرار المهم الذي اتخذته لجنة السياسات النقدية في اجتماعها الاستثنائي اليوم بتخفيض معدل الفائدة بواقع 3%، مؤكداً أن هذا القرار يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بكافة القطاعات وأنه أخذ في اعتباره التوقعات المستقبلية للتضخم.

ويأتي هذا الاجتماع وسط تنامي القلق إزاء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مع قيام السلطات الصينية بعزل ملايين الأشخاص في منازلهم لمنع انتشار المرض ؛ مما يؤدي إلى تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي .

فهل هذه الإجراءات كافية ام على الحكومات تقديم المزيد، وتعزيز الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب على العمال في المؤسسات، وتوفير المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين.

**2- مشكلة الدراسة :**

يقول التقرير التقني للمنظمة التابعة للأمم المتحدة إن انكماشا بنسبة 2% في إنتاج الصين له آثار مضاعفة تظهر على مجمل انسياب الاقتصاد العالمي، ويورد التقرير أن القطاعات الأكثر تضررًا من هذا الانخفاض تشمل "صناعة الأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات وأجهزة الاتصالات .

وقالت رئيسة قسم التجارة الدولية والسلع التابعة للأونكتاد، باميلا كوك هاميلتون ، إن من بين الاقتصادات الأكثر تضررا مناطق مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان .

وأضافت المسؤولة الاقتصادية الأممية أنه بالنسبة لاقتصادات " الدول النامية التي تعتمد على بيع المواد الخام " فإن الشعور بهذه الأضرار " مكثف جدًا " .

لكنَّ " الدور المهم الذي يلعبه الموردون الصينيون" في إنتاج الشركات في جميع أنحاء العالم يعني أن "أي خلل في الصين سيُشعر به أيضا خارج حدود البلاد . "  ويوضح التقرير تبعًا لذلك أن التأثير يطال سلاسل القيمة الإقليمية لأوروبا وأمريكا وشرق آسيا .

وقد حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أن الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في المستقبل ستكون أكبر بكثير من الآثار الفورية للفيروس كما أن "الأثر الاقتصادي من الواضح جدا أنه سيستمر لفترة طويلة بعد الوباء لذلك نأمل أن نتخلص من الوباء خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر القادمة ، وحينها سنتطرق للسؤال عن كم عدد العاطلين عن العمل الذي سيكون لدينا ، وكم عدد الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ستكون في وضع صعب للغاية ، إذا لم تكن قد اختفت بالفعل بحلول هذا التوقيت .

لذلك فإن الحياة والنشاط الاقتصادي لن يعودا إلى طبيعتهما في وقت قريب خاصة ونحن بصدد الشعور بآثار هذه الأزمة لفترة طويلة قادمة ومن ثم فإن جهود إعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد أن يتم احتواء تفشي /كورونا/ ستكون "أحد الأبعاد الهائلة" التي سيواجهها العالم .

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التي تضم 36 دولة عضوا وتهدف إلى تحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية ، قد توقعت في وقت سابق من شهر مارس الجاري بأن التفشي الكبير لفيروس /كورونا/ سيضعف النمو العالمي إلى 1.5 بالمئة خلال العام الحالي .

ويبدو هذا التوقع قاتمًا للغاية ، إلا أنه ينبع من واقع حالة الإغلاق شبه التام الذي دخلت فيها الكثير من الدول حول العالم في محاولة لوقف تفشي هذا الوباء ، بما في ذلك إغلاق المدارس وجميع الأعمال والشركات تقريبا، ولا يبدو قريبا في الأفق انتهاء حالة الإغلاق هذه في ضوء التزايد المستمر في حالات الإصابة بالفيروس وخاصة في الدول الغربية .

وقد أعلنت الكثير من حكومات الدول عن حزم مساعدات داخلية لدعم الشركات والأعمال التجارية ، ولتشجيع الشركات أيضا على اتباع نصائح العزل وتقليل العمالة قدر الإمكان خلال هذه الأزمة.

**3- هدف الدراسة :**

يهدف البحث الى دراسة وتحليل آثار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري والسيناريوهات المحتملة وآليات التعامل معها عن طريق الوقوف على حجم المشكلات والصعوبات التي تواجه بعض القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع البنوك وسوق المال " البورصة " والشركات والنقل البحري ، وكذلك الاستثمارات في قطاعات الصناعة والتصدير والسياحة والطيران وتحويلات العاملين في الخارج وأثر ذلك كله على العمالة المصرية وبالتالي اقتراح العلاجات والحلول في ضوء ما سوف ينشأ عن الأزمة من اقتصاديات الواقع الجديد والامكانيات المتاحة مع الوضع في الاعتبار الاستفادة من الازمات الاقتصادية التي مر بها العالم سابقًا مثل أزمة 1929 وازمة 2008 وغيرها من الأزمات .

**4- حدود الدراسة**

سوف يركز البحث على بعض القطاعات الاقتصادية خاصة :

آثار فيروس كورونا على، وكذلك الاستثمارات في قطاعات الصناعة والتصدير والسياحة والطيران وتحويلات العاملين في الخارج وأثر ذلك كله على العمالة المصرية دون التطرق للقطاعات الاقتصادية الاخرى والتي سيتم تناولها في دراسات اخرى بإذن الله .

**5- خطة الدراسة**

سيتم تناول الدراسة من خلال بابين كالتالي :

**الباب الاول**

**الآثار القانونية لفيروس كورونا على سوق الاوراق المالية وعمليات البنوك والشركات والنقل البحري**

وسوف يتم ذلك من خلال أربعة فصول كالتالي :

**الفصل الاول**

**الآثار القانونية لفيروس كورونا على سوق الاوراق المالية**

**المبحث الاول**: الاثار الناجمة عن عمليات الاصدار والاكتتاب.

المطلب الاول: عمليات اصدار الاوراق المالية.

المطلب الثانى: عمليات الاكتتاب الاوراق المالية.

**المبحث الثانى:** مدى تأثير عمليات نشر المعلومات والبيانات والتقارير.

المطلب الاول: نشر المعلومات والبيانات والتقارير.

المطلب الثانى: المعلومات الجوهرية.

**المبحث الثالث:** عمليات تدوال الاوراق المالية ( البيع والرهن ).

المطلب الاول: إصدار الاوامر وتنفيذها.

المطلب الثانى: رهن الاوراق المالية والتسوية.

**الفصل الثاني**

**الآثار القانونية لفيروس كورونا على عمليات البنوك**

**المبحث الاول:** مدى تأثير فيروس كورونا على دور البنوك فى الاوراق المالية.

المطلب الاول:البنوك والإصدار والاكتتاب.

المطلب الثانى: البنوك وامناء الحفظ والمالك المسجل وبنوك الإيداع.

**المبحث الثانى:** تأثير فيروس كورونا علىعمليات السحب والإيداع وتنفيذ اوامر العملاء.

المطلب الاول:السحب والإيداع الإلكترونى.

المطلب الثانى:مسئولية البنك عن الآخطاء على العمليات المترت الإلكترونية.

**المبحث الثالث:** تأثير فيروس كورونا علىعملياتالقروض والائتمان .

المطلب الاول: مدى تأثير فيروس كورونا علىترحيل وتأجيل إستحقاق القروض والفوائد **.**

المطلب الثانى: كيفية فتح الائتمان فى زمن الكورونا.

**الفصل الثالث**

**الآثار القانونية لفيروس كورونا على الشركات التجارية**

**المبحث الاول:** آثار فيروس كوروناعلى تأسيس الشركات.

المطلب الاول:دور مصلحة الشركات فى تأسيس الشركات.

المطلب الثانى:دور هيئة الاستثمار فى تأسيس الشركات.

**المبحث الثانى:** تمويل الشركات المتعثرة.

المطلب الاول:طرق تمويل الشركات المتعثرة.

المطلب الثانى:إصدار صكوك التمويل لسد عجز الشركات.

**المبحث الثالث:** اثر الكورونا على إفلاس الشركات.

المطلب الاول:جدولة ديون الشركات.

المطلب الثانى: **دو**ر القضاء والصلح الواقى من الافلاس.

**الفصل الرابع**

**الآثار القانونية لفيروس كورونا على النقل البحري**

**المبحث الاول:** دور لوجستيات النقل البحري للحد من اثار الفيروس.

المطلب الاول:العمليات اللوجستية.

المطلب الثانى: **ا**لمسئولية القانونية عن العمليات اللوجستية.

**المبحث الثانى:** دور سندات الشحن الالكترونية.

المطلب الاول:التعريف بسند الشحن ووظائفه.

المطلب الثانى: **ا**لاعتراف الدولى بسند الشحن الالكترونى وتداوله.

**المبحث الثالث:** مسئولية الناقل عن حفظ البضائع.

المطلب الاول: حالاتمسئولية الناقل عن الاضرار الناجمة عن فيروس الكورونا وتأثيرها على الاشخاص والبضائع.

المطلب الثانى: حالات إعفاء الناقل البحرى من المسئولية فى ظل وجود فيروس الكورونا.

**الباب الثاني**

**الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على قطاع الصناعة والتصدير والسياحة والطيران وتحويلات العاملين في الخارج وأثر ذلك على حجم البطالة فى مصر والعالم**

وذلك من خلال اربعة فصول كالتالي :

**الفصل الأول**

**آثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع الصناعة والتصدير**

**المبحث الاول:** آثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع الصناعة.

المطلب الاول: تقييم الاضرار الناجمة على قطاع الصناعة بسبب فيروس كورونا عالميًا.

المطلب الثانى:تقييم الاضرار الناجمة على قطاع الصناعة بسبب فيروس كورونا على مصر.

المطلب الثالث:الحلول والعلاجات المقترحة لأثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع الصناعة.

**المبحث الثاني : آثا**ر فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع التصدير.

المطلب الاول**:** تقييم الاضرار الناجمة على قطاع التصدير بسبب فيروس كورونا عالميًا.

المطلب الثاني :تقييم الاضرار الناجمة على قطاع التصدير بسبب فيروس كورونا فى مصر.

المطلب الثالث: الحلول والعلاجات المقترحة لأثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع التصدير.

**الفصل الثاني**

**آثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع السياحة والطيران**

**المبحث الاول:** آثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع السياحة.

المطلب الاول: تقييم الاضرار الناجمة على قطاع **ا**لسياحة بسبب فيروس كورونا عالميًا.

المطلب الثانى:تقييم الاضرار الناجمة على قطاع السياحة بسبب فيروس كورونا على مصر.

المطلب الثالث: الحلول والعلاجات المقترحة لأثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع **ا**لسياحة.

**المبحث الثانى: آثا**ر فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع الطيران.

المطلب الاول**:** تقييم الاضرار الناجمة على قطاع الطيران بسبب فيروس كورونا عالميًا.

المطلب الثانى:تقييم الاضرار الناجمة على قطاع الطيران بسبب فيروس كورونا فى مصر.

المطلب الثالث: الحلول والعلاجات المقترحة لأثار فيروس كورونا الاقتصادية على قطاع الطيران.

**الفصل الثالث**

**آثار فيروس كورونا الاقتصادية على تحويلات العاملين في الخارج .**

**المبحث الاول**:اهمية تحويلات العاملين في الخارج للإقتصاد المصرى.

المطلب الاول: حجم العمالة المصرية الموجودة بالخارج.

المطلب الثانى:حجم تحويلات العاملين في الخارج لمصر.

المطلب الثالث: اهمية تحويلات العاملين في الخارج للإقتصاد المصرى.

**المبحث الثانى**: مدى تأثر تحويلات العاملين في الخارج بسبب فيروس كورونا.

المطلب الاول**:** اثر انخفاض اسعار البترول على تحويلات العاملين في الخارج.

المطلب الثانى **:** مدى تأثر تحويلات العاملين في الخارج بالتغيرات التى طرأت على اسعار العملات **.**

المطلب الثالث :الحوافز والضمانات المقترحة لتشجيع المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم الى مصر.

**الفصل الرابع**

**آثار فيروس كورونا على البطالة فى العالم ومصر.**

**المبحث الاول :** مدى تأثر حجم البطالة في العالم بسبب فيروس كورونا.

المطلب الاول **:** حجم البطالة في العالم قبل فيروس كورونا.

المطلب الثاني **:** حجم البطالة في العالم بعد فيروس كورونا.

المطلب الثالث :الحوافز والضمانات المقترحة لتشجيع الشركات والمشروعات المختلفة لاحتواء ازمة ارتفاع البطالة عالميًا.

**المبحث الثاني** :مدى تأثر حجم البطالة في مصر بسبب فيروس كورونا.

المطلب الاول : اسباب وانواع البطالة الموجودة فى مصر.

المطلب الثاني :تقييم حجم البطالة قبل ازمةفيروس كورونا.

المطلب الثالث : تقييم حجم البطالة بعد ازمةفيروس كورونا.

المطلب الرابع : الحلول والعلاجات المقترحة للتخفيف من أثار فيروس كورونا الاقتصادية على البطالة فى مصر.

**الخاتمة** : ونتناول فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من الدراسة .

**الميزانية المقترحة للبحث**

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

**1 – شراء مراجع مصرية وأجنبية 25.000 ( فقط خمسة وعشرون ألف جنيهًا ) .**

**2- اشتراكات نت 4000 ( أربعة آلاف جنيه ) .**

**3 – انتقالات لجمعيات علمية ووزارات وهيئات حكومية وبنوك ودور نشر 4000 ( أربعة آلاف جنيه ) .**

**4 – طباعة ومراجعة البحث 2000 ( ألفان جنيه ) .**

**5 – مقابل مجهود بشري ومهني وتفرغ 15000 ( فقط خمسة عشر ألف جنيه ) .**

**6 – حق تأليف 100.000 ( فقط مائة ألف جنيه ) .**

**الإجمالي : 150.000 ( فقط مائة وخمسون ألف جنيه ) موزعة على عدد اثنين من الأساتذة المشتركين في مشروع البحث نصيب كل أستاذ خمسة وسبعون ألف جنيه .**